مشاورة إقليمية بشأن التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة
الإسكندرية، مصر: 24-25 تشرين الأوّل / أكتوبر 2017

أ. الخلفية

في الـ24 والـ25 من شهر تشرين الأوّل / أكتوبر، عقدت مشاورات إقليمية برعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمعهد السويدي بالإسكندرية، بشأن تحديد التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، في المعهد السويدي بالإسكندرية، في جمهورية مصر العربية (ترد أجندة الإجتماع في المرفق 1). ونُظِّمت المشاورات الإقليمية للأجهزة الوطنية للمرأة العربية والمكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة العربية (ترد قائمة المشاركين في المرفق 2). ويهدف الاجتماع إلى توعية ممثلي الأجهزة الوطنية للمرأة والمكاتب الإحصائية على أهمية تحديد تكاليف العنف ضد المرأة والمنهجيات المختلفة المستخدمة في هذا المجال.
كما يهدف إلى عرض ومناقشة نموذجٍ اقتصادي عربي مصمّمٍ خصّيصًا لتحديد تكلفة العنف ضد المرأة، تم تطويره كجزءٍ من المرحلة الأولى من مشروعٍ إقليمي نفّذته الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل توليد المعرفة القائمة على الأدلة، والفهم المتعمّق، وتحديد سياق حقوق الإنسان، والعواقب الاجتماعية والاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية.

وخلال المشاورات الإقليمية، أتيحت الفرصة للمشاركين لمعرفة المزيد حول تجارب كلّ من السويد والبيرو ومصر في تحديد تكلفة العنف كمثال للبلدان التي أكملت دراسة تحديد تلك التكلفة. كما اطلع المشاركون على التجربة الحديثة لدولة فلسطين في تطوير خطة تشغيلية لتنفيذ نموذج تحديد التكلفة.

ويلخّص هذا التقرير النقاط الرئيسية التي تم تناولها ومناقشتها في مختلف جلسات الاجتماع.

ب. <u>اليوم الأوّل</u>

الجلسة الأولى: كلمات الترحيب

<u>سعادة السفير بيتر ويديرود، مدير تنفيذي، المعهد السويدي في الإسكندرية:</u>

رحّب السفير ويديرود بالمشاركين في المعهد السويدي في الإسكندرية، مشيرًا إلى أنّ هذا النهار هو مميّز جدًا إذ يحتفل العالم بالذكرى الثانية والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي كلمته الترحيبية، أشار السفير إلى أنّه لا ينبغي التعامل مع العنف ضد المرأة على أنّه مسألة خاصّة أو ظاهرة ثقافية؛ بل ممارسة تستخدم لفرض السلطة. وفي معظم الحالات، تعدّ النساء الضحايا الأساسيين للعنف الأسري وأكد على أهمية الوقوف على حقيقة أن العنف ضد المرأة له عواقب وخيمة تتجاوز الأثر المباشر على الضحية الفردية – وكذلك إدراك حقيقة أنّه يؤثّر على المجتمع بأسره. وعلى هذا فتحديد تكلفة العنف هو وسيلة لفهم أنّه لا يمكن أبدًا النظر إلى العنف ضدّ المرأة كمسألة عائلية خاصة، فهو مسألة اجتماعية وسياسية، ما يجعل الجميع مسؤولًا عن اتخاذ الإجراءات المناسبة لوقفه.

يمكن الحد من العنف الجنساني بشكل فعّال من خلال الجمع بين نشر التوعية، وتغيير السياسات وإنفاذ القانون. فيتعلّم الرجال أن ممارسة العنف الجسدي هو علامة ضعف وليس قوة. ويتردّد الأطباء والقابلات في انتهاك مستقبل الفتيات الصغيرات من خلال تشويه أعضائهنّ التناسلية الأنثوية في حال تمّت مساءلتهم عن انتهاك حقوق الإنسان والأخلاقيات الطبية. تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة ضحايا ختان النساء في مصر تبلغ 92٪، ولا يعزى ذلك لفساد الطاقم الطبي فحسب، بل هو أيضًا نتيجة الفشل الكارثي لوسائل الإعلام، ورجال الدين والسلطات الحكومية ذات الصلة لعدم قدرتهم على الوصول إلى فاعلي تلك الكارثة. ويكمن الحلّ في الفصل بين العنف والذكورة من أجل إعطاء الفتيات فرصة أفضل لتغيير حياتهن وتمكين الشباب من الاختيار.

<u>الدكتورة مهريناز العوضي، مديرة مركز المرأة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)</u>

وفي كلمتها الترحيبية رحّبت الدكتورة العوضي بالمشاركين في الاجتماع، مشيرةً إلى أن وجودهم يدلّ على اهتمام دولهم واستعدادها الكامل للعمل على هذه القضية. وأشارت إلى أهميّة الجمع بين الأجهزة الوطنية للمرأة والمكاتب الإحصائية وشدّدت عليه للعمل معًا للتصدى لهذه القضية البارزة. وأكّدت على أن العنف ضد المرأة هو مشكلة عالمية تتطلب نهجًا شاملًا واستجابةً متعددة القطاعات. لا يخلو أي بلدٍ من هذه المشكلة، إلّا أنّ بعض البلدان قادرة على الحد من انتشار المشكلة، في حين لا تزال بلدان أخرى غير قادرة على القيام بذلك. ويعتبر العنف ضد المرأة في العديد من البلدان في المنطقة العربية، موضوعًا خاصًا وليس قضيةً عامةً، في حين أن العنف ضد المرأة هو في الواقع انتهاك لحقوق الإنسان له أثر مضاعف سلبي على النمو الاقتصادي وحقوق المرأة والرفاهية والصحة العامة. وتتطلب مكافحة العنف ضد المرأة التزامًا سياسيًا وقيادةً حكيمة للتخفيف من عواقبها ومقاضاة مرتكبيها. وأشارت الدكتورة العوضي إلى ضرورة توفير الحكومات العربية الحماية للمرأة ودعمها واتخاذ خطوات عملية لتقدير تكلفة العنف وتحقيق قفزة نوعية نحو خفض معدلات العنف ضد المرأة، الذي لا يؤثر فقط على المرأة التي تعرضت للعنف بل أيضًا على الاقتصاد.
ولا يعدّ الإصلاح التشريعي هدفًا وإنما وسيلة لفرض تدابير للتصدي للعنف ضد المرأة. ومن المهم جدًا بناء شراكات على نطاق المحافظات والوكالات المختلفة والمجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لدعم الجهود الرامية إلى وقف العنف ضد المرأة والاستفادة من نتائج البحوث والبيانات المتاحة عن العنف ضد المرأة في المنطقة.

<u>السيدة بليرتا أليكو، نائبة مدير المكتب الإقليمي للدول العربية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة</u>

نبّهت السيدة أليكو المشاركين بأن المنطقة العربية تسجّل أعلى معدلات انتشار للعنف ضد المرأة في العالم. وتذكرنا دراسات مختلفة في المنطقة بأنّ العديد من المواقف -بين الرجال والنساء- تقبل على نطاق واسع أشكالًا مختلفة من العنف، باعتبارها معاملة معتادة للزوجات والبنات والأخوات، إلا أن الاستجابة لا ترقى إلى مستوى التحديات. وعلى الرغم من التقدم المحرز في لبنان وتونس والأردن هذا الصيف في إلغاء القوانين التمييزية، فلم تطبق العديد من البلدان بعد تشريعات شاملة تسعى إلى حماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف.

وأسفرت الجهود المشتركة التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والإسكوا عن تصميم نموذج عملي لتقدير تكلفة العنف الزوجي، وهو نموذج يأخذ في الاعتبار الظروف في المنطقة، ولا سيما الافتقار إلى البيانات ويقترح منهجية يمكن تصميمها حسب احتياجات البلدان. وتعتبر هذه الأداة الخطوة الأولى، وسيكون من المهم جمع معلومات مجدّدًا، بعد سنةٍ من الآن حول كيفية تنفيذ ذلك في المنطقة.

<u>سعادة سفيرة السويد للمساواة بين الجنسين، السيدة شارلوتا سبار، (ممثّلة بالسيدة آسا ألدن نيابةً عن سعادة السفيرة سبار)</u>

اعتبرت سعادة السفيرة أنّ التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للعنف ضد المرأة كبيرة ولها آثار مضاعفة في المجتمع. وقد تعاني المرأة نتيجةً لذلك من العزلة، وعدم القدرة على العمل، وفقدان المرتّب، وصعوبة في المشاركة في الأنشطة اليومية، ناهيك عن القدرة المحدودة على رعاية نفسها أو أسرتها أو أطفالها. وعلى الصعيد العالمي، تتعرض امرأة من بين كل 3 نساء وفتيات للعنف في حياتهن، وتبرز حاجة ملحّة لمعالجة هذه المسألة. إذ تقدّر التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة على الصعيد العالمي بـ2٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. فحان الوقت الآن لمكافحة المعايير الذكورية المدمّرة وتمهيد الطريق أمام الجهات الفاعلة الجديدة للتدخّل من أجل تأمين عالمٍ للنساء والفتيات خالٍ من العنف.

<u>معالي وزير الدولة لشؤون المرأة اللبناني جان أوغاسابيان</u>

سلّط معالي الوزير السيد أوغاسابيان الضوء، في كلمته الترحيبية، على أهمية وضع استراتيجيةٍ وطنية لإنهاء العنف ضد المرأة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين. كما شدّد على أهميّة إدراج هذه المسألة في جدول الأعمال كل يوم وفي كل مكان. وعرض معالي الوزير مثالًا لبنان، حيث أجريت بعض الإصلاحات القانونية مؤخرًا تقضي بتجريم الجناة: كتجريم التحرّش الجنسي في مكان العمل والأمكنة العامة؛ وتعديل قوانين الضمان الاجتماعي التي كانت تمييزية؛ وكذلك إلغاء المادة 520 من القانون الجنائي "قانون الاغتصاب". وذكّر السيد أوغاسابيان أنّه "من المهم جدًا تحديد دور كل شخص وكل مشرّع ليس فقط لاعتماد الاستراتيجيات ولكن أيضًا لفهم تأثير العنف ضد المرأة على المجتمعات والاقتصاد عمومًا"، مؤكّدًا على أهميّة تحديد تكلفة الاستراتيجيات الوطنية، لضمان تخصيص ميزانية مناسبة، للتصدي للعنف ضد المرأة.

الجلسة الثانية: تحديد التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة – الجزء الأوّل

<u>لماذا تقدير تكلفة العنف؟ سياسة، ودعوة وأداة رصد (الدكورة ناتا دوفوري)</u>

تناولت الدكتورة دوفوري في عرضها، أهمية تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة. فالتكاليف الكبيرة التي تتكبّدها المرأة لها آثار خطيرة على الاقتصاد القومي. ويعدّ عنف الشريك[1] من أكثر أشكال العنف شيوعًا في كل البلاد. وتظهر الدراسات أن امرأة من بين كل 3 نساء تعاني من العنف الجسدي أو الجنسي في جميع أنحاء العالم، علمًا بأن معدل العنف ضد المرأة في المنطقة العربية هو الأعلى. كما يضعف عنف الشريك الإمكانات البشرية ويؤثر على رفاه الأطفال والأسرة.

لا يشمل عنف الشريك أو العنف ضد المرأة بالضرورة أذىً جسديًا، لذا لا ينظر إلى آثاره ولا يعترف بها دائمًا. ويمكن أن تكون هذه الآثار غير مرئية، لأنها تحصل في الأماكن الخاصة. كما قد يؤدي العنف إلى اكتئاب، ونوبات هلع، وقلق، وغير ذلك من أشكال الضرر النفسي. ويمكن أن يؤدّي أيضًا إلى انخفاض معدّلات العمالة أو الدخل

[1] يستخدم مصطلح العنف الزوجي كمترادف لمصطلح عنف الشريك في المنطقة العربية للإشارة إلى المتزوجين

أو الإنتاجية، وبالتالي انخفاض دخل الأسر المعيشية. وتشير نتائج الأبحاث إلى أنّه غالبًا ما تعاني النساء اللواتي يتعرضن للعنف من عدم استقرار أكبر في العمل؛ وانخفاض الدخل بنسبة 35٪ مقارنةً مع اللواتي لا يتعرضن للعنف، كما يدفعن حوالي 20٪ من دخلهن الشهري للعلاج الطبي وجلسات العلاج النفسي.

وبسبب الافتقار إلى البيانات المتاحة، يكاد يكون من المستحيل إثبات أن العنف ضد المرأة يشهد انخفاضًا. لذا من المهم فهم أثر العنف على المجتمع برمّته. فلكل حادثٍ من حوادث العنف آثار فورية وعواقب طويلة الأمد. وتمسّ معظم هذه التأثيرات المجتمعات والاقتصادات ككل. وفي كثير من البلدان، تعود النساء اللواتي يتركن المنزل بسبب العنف الزوجي إلى منازل آبائهن، ما يترتب عليه آثارٌ مالية على الأسرة. ففي مصر، على سبيل المثال، تترك أكثر من مليون امرأة منزلها كل عام بسبب العنف، ويعود من بينهن ما يقارب الـ97 في المائة إلى منازل أسرهن.

ينبغي تقديم وقائع وحقائق لصانعي السياسات، من أجل وضع برامج فعّالة للتصدي للعنف ضد المرأة. وتشمل هذه الوقائع الأدلّة على تكلفة عدم اتخاذ إجراءات، أو بعبارة أخرى الآثار على الاقتصاد وكيف يمكن للعنف أن يضعف برامج الرعاية الحكومية. ويلزم كذلك تقديم أدلّة على فعالية التدخّلات الوقائية لتحديد مجالات الاستثمار ذات الأولوية من أجل التصدي للعنف ضد المرأة، وكذلك أدلة على الموارد اللازمة لاتخاذ الإجراءات الشاملة.

وأظهرت نتائج دراسات التكاليف السابقة، أن البلدان ذات الدخل المرتفع تركّز على تكاليف تقديم الخدمات ذات الصلة، إذ يعدّ التماس الناجين للمساعدة أمرًا شائعًا. أمّا في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، فركّزت الدراسات على الخسارة في الإنتاجية، وهو أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي لهذه البلدان. وتقيس الدراسات في المقام الأول الخسارة في الإنتاجية من خلال التغيب عن العمل أو الفجوات في الأجورلكل من يتعرّض ومن لا يتعرّض للعنف.

وفي الختام، يعتبر تحديد التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة أو تكلفة الوقوف مكتوفي الأيدي أمرًا بالغ الأهمية في إبراز الحاجة الماسة إلى التحرّك. ومن المهم أيضًا إثبات تأثير التدخلات الوقائية وكذلك فعاليتها من حيث التكلفة لتسليط الضوء على مجالات محدّدة للاستثمار. وأخيرًا، يفترض تحديد الاحتياجات من الموارد من أجل تقديم الخدمات للميزانية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين وتحسين مخصصات الميزانية.

<u>الجهود المبذولة في السويد وأوروبا (الدكتورة آسا إلدن)</u>

شدّدت الدكتورة إلدن في مداخلتهاعلى أن تحديد تكلفة العنف لم يكن من أولويّات جهود الحكومات، على الرغم من أنّه قد تمّ العمل على مكافحة هذه الظاهرة. ويؤثر اتساع أو ضيق تعريف العنف ضد المرأة على وضع السياسات وحساب تكلفة العنف في مجتمع معين. في السويد، لم تكن الموارد المخصصة لمعالجة العنف ضد المرأة كافيةً تاريخيًا. ولكن تمّ مؤخرًا تخصيص المزيد من الموارد للتصدي للعنف ضد المرأة، كما أن الاستثمارات في الوقاية من العنف باتت ملموسة.

من المهم جدًا أن نفهم "من الذي يدفع تكلفة العنف ضد المرأة؟" في أغلب السياقات، تدفعها الضحية نفسها. وتختلف آثار العنف ضد المرأة والخبرة في دراسات التكاليف بين البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان المرتفعة الدخل، ويجب على جميع هذه البلدان أن تتعلم من بعضها البعض. كما يجب أن نأخذ في الاعتبار الجوانب الكمية والنوعية على السواء.

<u>جوانب التكاليف هي كالآتي:</u>

- التكاليف المباشرة: الصحة (التركيز على المعالجة العاجلة) والقطاع القانوني (الذي يشكل جزءًا كبيرًا من التكاليف، كالتكاليف القانونية وتكاليف السجن مثلًا)، والرفاه الاجتماعي، والتكاليف الشخصية (مثال على ذلك أضرار الممتلكات والنفقات المتحركة)، والخدمات المتخصصة (مثل دار الإيواء للنساء - التي يغطي تكاليفها في معظم الأحيان المجتمع المدني، وليس الحكومة)
- التكاليف غير المباشرة: فقدان الموارد الاقتصادية
- التكاليف غير الملموسة: التأثير البدني والعاطفي ("من الممكن حساب الخوف")، نوعية الحياة (من الممكن حساب تراجع نوعية الحياة خلال سنة واحدة)

الجلسة الثالثة: التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة - الجزء الثاني

التكاليف التجارية الناجمة عن عنف الشريك ضد المرأة (إيبفاو) في البيرو (الدكتور أريستيدس فارا هورنا)

حدّد الدكتور فارا هورنا أربع فئات من العنف يجب على القطاع الخاص النظر فيها:

- النوع 1: العنف من قبل الغرباء مثل السرقة. تخصّص عادة ميزانية كبيرة للأمن والكاميرات
- النوع 2: اعتداء العملاء على موظف (العنف المسلح وما إلى ذلك)
- النوع 3: مشاجرة بين مديري الإدارات بما في ذلك التحرش الجنسي
- النوع 4: العنف الذي يحدث خارج مكان العمل

وفي كثير من الأحيان، تخصص الميزانيات للأنواع الثلاثة الأولى من العنف، في حين أن النوع الرابع لا يستفيد عادةً من المخصصات المالية. ومع ذلك، فيؤثّر العنف الذي يحدث خارج مكان العمل على إنتاجية أي شركة، بسبب تغيب الموظفين. كما أنّ عنف الشريك يتعارض مع الثقافة الودية للمنظمة. ويوضح ذلك أن التكاليف لا تتكبدها الضحايا فحسب، بل تدفع الشركات أيضا تكاليف غير مرئية على الأعمال التجارية، مثل كلفة الإجازة المرضية.

واستهدفت دراسة أجريت في عام 2012، مئتين وإحدى عشرة شركة في البيرو. من بين هذه الشركات، أبلغ ثمانية وثلاثون مديرًا من أصل 100 عن حالات عنف الشريك في ما بين موظفاتهم. وبلغت التكاليف غير المرئية للأعمال نحو 7 مليارات دولار سنويًا. وجرى تكرار الدراسة نفسها في الباراغواي وبوليفيا، حيث ظهرت نتائج مماثلة. وعقب نشر النتائج ووضع التدابير الرامية إلى منع العنف ضد المرأة في القطاع الخاص، شاركت أكثر من 400 شركة في مواجهة عنف الشريك. ونوّهت حكومتا البيرو وباراغواي بالشركات الخاصة التي تستثمر في تدابير الوقاية والعمالة التي من شأنها أن تعزز الإقرارات الضريبية القائمة على الاستثمار وحماية الضحايا. وأظهرت الأدلة فعالية تكاليف هذه التدابير في بوليفيا.

الميزانية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين وتقدير تكلفة العنف ضدّ المرأة (السيدة زهرة خان)

أوضحت السيدة خان أنّ "الميزانية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين"، هي مقاربة لوضع ميزانية، تستخدم السياسة المالية والإدارة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وينطوي على ذلك إدماج أهداف المساواة بين الجنسين في التخطيط الحكومي ووضع الميزانيات، كما توائم هذه المقاربة الالتزامات مع الموارد المناسبة. ويراعي هذا النوع من الميزانيات اعتبارات المساواة بين الجنسين في جميع مراحل عملية الميزانية، بما

في ذلك التخطيط والبرمجة والميزانية والتنفيذ والتقييم. تتعدّد منهجيات تقدير تكاليف تقديم الخدمات الحكومية. فيُستخدم "تحديد تكلفة الوحدة" لحساب الموارد المالية اللازمة لتحقيق هدف إنمائي أو تقديم خدمة بالاستناد إلى تكاليف الوحدة الخاصة بالسلعة / أو الخدمة الفردية.
ويكشف "تحديد تكلفة التأثيرات" الآثار الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتكاليف مشكلة معينة. أمّا تحديد تكلفة "الميزانية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين" فيحلّل الفجوات بين الجنسين في الخطط والميزانيات ويقدّر تكلفة الإجراءات المطلوبة.

ويتمثل أحد العناصر الرئيسة "للميزانية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين" في تقدير تكاليف خطط العمل الوطنية بشأن مراعاة منظور المساواة و/أو أولويات الجنسين على النحو المحدد في الخطط الوطنية والقطاعية والمحلية. ويشمل تقدير تكلفة العنف ضد المرأة تحليل نطاق المشكلة والإطار المؤسسي والسياساتي والقانوني والتكاليف الوطنية لمعالجة المشكلة والثغرات المالية والتمويل الحكومي وكيفية تأثير هذه القضايا على المجتمع.

وتتمثل إحدى نقاط التركيز الهامة "للميزانية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين" في ضمان توافر قوانين وأنظمة وبرامج وهياكل إدارية مناسبة لمعالجة مسألة العنف ضد المرأة وأهمية التمويل الكافي. فبدون التمويل الكافي، تكون فرص الحكومات أقل في تحقيق النتائج. وتمثّل المعايير الدولية لقياس المخصصات للمساواة بين الجنسين الجوانب الرئيسة للميزانية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين من أجل جمع البيانات حول الموارد المخصصة لتلبية احتياجات النساء والفتيات وأولوياتهن. ويوضح مؤشر التنمية المستدامة 5-ج -1 أن "نسبة البلدان التي تملك نظامًا لتتبع المخصصات العامة للمساواة بين الجنسين وإصدارها وتمكين المرأة يمكن أن تكون مدخلًا جيدًا لرصد الجهود في كل بلد".

الجهود المبذولة في المنطقة العربية بشأن تحديد تكلفة العنف ضد المرأة (الدكتورة مهرينار العوضي)

أوضحت الدكتورة العوضي أن العنف ضد المرأة يؤثر سلبًا على صحة المرأة وتحصيلها العلمي وقدرتها على التركيز كما يؤثّر على الاقتصاد الوطني. ومن أجل وضع حدّ للعنف ضد المرأة، يجب على الحكومات وضع أطرٍ تشريعية وإجراء إصلاح دستوري شامل. من جهتها، تدعم الإسكوا، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فلسطين حاليًا لحساب تكلفة العنف ضد المرأة بهدف إدخال إصلاح شامل على السياسات. وتتضمن الخطة الطويلة الأجل دعم المزيد من الدول العربية لإجراء هذه التجربة.

تحديد التكلفة ليس هدفًا بحدّ ذاته بل هو أداة لتغيير مواقف وقرارات صنّاع القرار ومفاهيمهم تجاه العنف ضد المرأة. وينقسم المشروع الإقليمي الحالي "حساب تكلفة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية" إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى: 1) إرساء أسس مشروع للتعرف على وضع البلدان العربية من حيث التصدى للعنف ضد المرأة والممارسات المستخدمة لتقدير تكلفة العنف ضد المرأة، 2) تحديد المنهجية التي يمكن استخدامها في الدول العربية لقياس تلك التكلفة، 3) النظر في العلاقة بين العنف ضد المرأة والصحة والاقتصاد، 4) تحديد ما يصلح عمله وما لا يصلح في المنطقة العربية وتطوير نموذج اقتصادي وفقًا لذلك.
- المرحلة الثانية: تجربة النموذج الاقتصادي في واحدة من البلدان في المنطقة على الأقلّ.

الجلسة 4: حلقة نقاش حول تجارب الدول العربية

تجربة من مصر – مسح لتحديد التكلفة الاقتصادية للعنف الجنساني، مصر 2015 (د. نجلاء العدلي، المجلس القومي للمرأة، السيدة وفاء ماجد، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

مصر هي أول دولة في المنطقة العربية تنفّذ عملية تقدير التكلفة، التي أُنجزت في العام 2015. وأطلق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمجلس القومي للمرأة، أول دراسة استقصائية وطنية لقياس انتشار مختلف أشكال العنف على النساء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و64 سنة. ويشمل ذلك التأثير على صحة المرأة والصحة الإنجابية والرفاهية العامة والتكاليف الاقتصادية المرتبطة بالأسر، والمجتمعات، والدولة ككل. كان من المتوقع أن توجّه الدراسة الاستقصائية صانعي السياسات والمخططين نحو صياغة استراتيجيات وخطط عمل تستند إلى أدلة لمكافحة العنف ضد المرأة في مصر.

فأجريت مقابلات مع أكثر من 22.000 امرأة. وتبيّن في الدراسة أن التكلفة الاقتصادية الناجمة عن العنف ضد المرأة تبلغ نحو 2,17 مليار جنيه. ولكن تختلف ظروف كل بلد، لذلك لا يمكننا تطبيق نموذج اقتصادي واحد على جميع البلدان. على هذا لن يكون عمليًا الأخذ بخبرة واحدة وتطبيقها على جميع البلدان. فعلى سبيل المثال، لا تركز الدراسات التي أجريت بشأن التكلفة الاقتصادية في أوروبا وأمريكا اللاتينية إلا على العنف الأسري. إلّا أن مصر أرادت أن تعالج مسألة التحرش في الشوارع. ونظرت الدراسة الاستقصائية في العنف الممارس في العمل، والمؤسسات التعليمية، والنقل العام، إلى جانب ختان الإناث (تشويه الأعضاء التناسلية) وزواج الأطفال.

بعض نتائج الدراسة الاستقصائية:

- تتعرض 9 من أصل 10 نساء لختان الإناث
- 27٪ من النساء تزوّجن قبل سن الـ18
- تأتي النسبة الأكبر من العنف النفسي
- تفقد الأسرة الدخل بسبب التغيّب عن العمل
- تترك مليون امرأة منزلها كل عام بسبب العنف
- يتعرّض الأطفال للمعاناة: 113.000 طفل يتغيبون عن المدرسة بسبب العنف

من المهم إجراء دراسة استقصائية عن مدى انتشار العنف قبل دراسة تكلفته. لذلك، نحن بحاجة إلى أن نسأل النساء في المجتمع، ونحدد أي شكل من أشكال العنف له عواقب يجب حصرها.

ج. اليوم الثاني

استكمال الجلسة 4: حلقة نقاش حول تجارب الدول العربية

تجربة فلسطين (السيدة نوال نبيل، وزارة شؤون المرأة، والسيدة رانيا محمود)

ستكون فلسطين أول دولة تطبّق النموذج الاقتصادي الإقليمي الذي تم تطويره من قبل الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الذى يأخذ في الاعتبار القواسم المشتركة والاختلافات بين الدول العربية. وتعدّ بيئة السياسة العامّة في فلسطين مؤاتية لتطبيق هذا النموذج، حيث تتوفّر إرادة سياسية قوية لمواصلة الجهود الوطنية لتطبيق ميزانية مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين. وقد صدّقت الدولة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون تحفّظات، كما أنها توفر بيانات عن انتشار العنف. لا يميّز الاحتلال بين رجلٍ وامرأة، بل يشكل طبقة إضافية

من التمييز. ويتعرض كل من النساء والرجال للتمييز بأشكال مختلفة. لذا يلزم تعديل أدوات قياس العنف وفقًا لذلك. وقد تم إجراء دراسة استقصائية حول العنف ضد المرأة في عامي 2005 و2011، وسيتمّ إجراء دراسة استقصائية مقبلة في العام 2018. وتجري حاليًا مناقشات مع الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (مكتب فلسطين) لتحديد كيفية تطبيق دراسة حساب التكاليف. ويشمل ذلك ما إذا كان سيتم دمجها في الدراسة الاستقصائية عن مدى انتشار العنف ضد المرأة أو إجراؤها بشكل منفصل. ومن الأسئلة الأخرى التي ينبغي طرحها؛ "هل نسأل النساء فقط أم نسأل الرجال أيضا؟" و"هل نشرك أفراد الأسرة الموسّعة، بما في ذلك آباء البنات اللواتي يتعرضن للعنف؟"

الجلسة الخامسة: فجوات في البيانات

توافر البيانات بناءً على النشرة السكانية والردّ على ملخّص الاستبيان (الدكتور مروان خواجا)

تظهر ثغرات ملحوظة في البيانات في المنطقة العربية. وتمّ الإبلاغ عن مؤشرات بنسبة 17 في المئة من السنوات القطرية بين عامي 2000 و2014 استجابة لملخّص الاستبيان. إلّا أنّ المكاتب الإحصائية الوطنيّة لا تضع عادةً مسألة العنف ضد المرأة ضمن أولويّاتها. ويعدّ توافر البيانات عنصرًا رئيسًا في التأثير على تمويل البرامج وتحديد مخصصات الميزانية. ولكن تظهر فجوات ملحوظة في البيانات في المنطقة العربية. أمّا المواضيع الرئيسة للبيانات المتاحة فهي السكان والعمل والتعليم والصحة والفقر والثقافة. ويتمثّل التحدّي في ما يخصّ توافر البيانات في عدم توفّر البيانات الأولية، وفي القيود المفروضة على القدرات في معالجة البيانات، وكذلك في العقبات التي تعترض عملية نشر البيانات والإبلاغ عنها. وبالنسبة للبيانات بشأن العنف ضد المرأة، فقد أجري المسح الصحى الديمغرافى في كلّ من مصر والأردن والمغرب. وأجريت دراسات استقصائية خاصة أخرى في مصر وفلسطين والعراق. إذًا، يجب تعزيز العلاقة بين مكاتب الإحصاءات الوطنية والمؤسسات الوطنية الأخرى من أجل الاستفادة من البيانات بطريقة أكثر فعالية.

فجوات في البيانات (الدكتور أريستيدس فارا هورنا)

حدّد الدكتور فارا هورنا أربعة أنواع دراسات تكلفة:
1) أثر تقدير التكلفة: يحدّد أثر العنف الزوجي على الاقتصاد بأكمله، بما في ذلك التكلفة على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني
2) التكاليف على الشركات: تأثير العنف الزوجي على الشركات وربحها
3) متطلبات الموارد للخدمات وخطط العمل الوطنية: فهم ما هو مطلوب لتنفيذ تدابير للتصدى للعنف الزوجي بما في ذلك تطبيق التشريعات
4) فعالية تكلفة التدخلات: التحقّق بدقّة من فعالية تدخلات محددة وفعالية التكلفة - والمدخلات لتقدير التدخلات التي ينبغي توسيع نطاقها

لتحديد أطر تقدير التكاليف، تبرز حاجة إلى التمييز بين التكاليف القصيرة والطويلة الأجل، والتكاليف المباشرة وغير المباشرة، والتكاليف الملموسة وغير الملموسة، والتكاليف النقدية وغير النقدية. وتحدث هذه على مستويات مختلفة، ويترك الأمر لكل بلد لاتخاذ قرار على أي مستوى سيقدّر التكاليف. ويمكن أن يكون ذلك على مستوى الفرد أو الأسرة المعيشية أو المجتمع المحلي أو الأعمال التجارية أو الدولة أو الاقتصاد الوطني.

ويبرز تصنيف مقبول على نطاق واسع لهذه التكاليف. وتتمثّل التكاليف المادية أو النقدية المباشرة بالنفقات لمنع العنف، ومعالجة الضحايا، وإلقاء القبض على الجناة ومحاكمتهم. أمّا التكاليف غير المادية أو النقدية غير المباشرة فتشمل ضياع الفرص، وتكاليف زيادة التغيب عن العمل، وتراجع نسبة المشاركة في سوق العمل، ونقص الإنتاجية، وتدنّي الأجور، وانخفاض الإنتاجية في ما بين الأجيال. وتشمل التكاليف المباشرة غير المادية وغير النقدية زيادة المعاناة والمرض والوفاة والإدمان على المخدرات والكحول والاكتئاب. ونعدّ من التكاليف غير الملموسة وغير النقدية غير المباشرة للتأثيرات في ما بين الأجيال على الأطفال، الآثار النفسية والمعرفية.

ومع ذلك، لا يمكن تقدير كل هذه التكاليف بشكل مناسب نظرًا للتعقيد الذي ينطوي عليه تقدير التكاليف غير النقدية أو غير الملموسة. فمن بين التكاليف على مستوى الأسرة يفترض تقدير خمسة تكاليف رئيسة وهي: 1) الإنفاق من الأموال الخاصّة. ويشمل ذلك التكاليف الطبية، وتكاليف بوليصة التأمين، والمأوى، والقضاء، وكذلك تكاليف الخدمات الاستشارية، والممتلكات. 2) الإيرادات الضائعة، وهي حسم مبلغ من الأجر بسبب الغياب، والأيام الدراسية الضائعة للأطفال، وأيّام التعليم الضائعة للنساء، وتأثير أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. 3) نقص الإنتاجية، مثل التأثير على مشاركة المرأة في القوى العاملة والإيرادات. 4) التأثير على معدّل الإصابة بالأمراض والوفيات. وفي الوقت الراهن، تحدث ثلثا جرائم قتل النساء من قبل الشريك. 5) الخسارة بسبب الألم المزمن والمعاناة.

تشمل التكاليف الأربعة الرئيسة التي يمكن تقديرها على الصعيد الوطني الخسائر على مستوى الأسرة التي يمكن تجميعها للتوصّل إلى تقديرات كلية (يمكن أن تتمثل بفقدان الناتج على المستوى الوطني)، فإذا فقدت الأسر الدخل، تخسر الشركات الإنتاج ما يمكن أن يؤثر بعد ذلك على الإيرادات الضريبية. من جهتها، تتكبد الحكومات تكاليف لتوفير المساعدة للنساء الناجيات من العنف، بما في ذلك الرعاية الاجتماعية والمساكن والتدريب المهني وتكاليف تقديم الخدمات (التكاليف المباشرة). كما تتكبّد الحكومات أخيرًا، نفقات على برامج الحماية.

ومن أجل تقدير التكاليف الصحية، نحتاج إلى إدخال بيانات حول أنواع الإصابات، وتكلفة كل نوع من أنواع العلاج (بما في ذلك تكاليف التشخيص)، وعدد النساء اللواتي يعانين من نوعٍ محدّدٍ من الإصابات، ومعلومات توضح أي جزء من التكاليف تغطيه الحكومة أو التأمين، وما هي التكاليف الإضافية التي تتكبّدها النساء (مثل النقل من وإلى المستشفى).

ومع ذلك، تظهر تحديات في تقدير هذه التكاليف بدقّة. وتشمل هذه التحديات أحجام العينات ونوعية البيانات، والتحليل التفاضلي، واستخدام ملاءمة المتغيرات الاستدلالية، والتكاليف الكاملة والمتوسطة والهامشية، والعبء الكلي على النظام. كما أنّه لا تتوفّر بيانات أخرى عن التكاليف الإضافية التي تنفقها النساء على الأدوية بسبب العنف، وتكمن الحاجة إلى إيجاد وسيلة للحصول على أجوبة في هذا الشأن في خلال الدراسات الاستقصائية.

تكمن الخطوة الأولى لقياس التكلفة في إنشاء "سلوك طلب المساعدة" ورسم الخرائط لجميع الخدمات المتاحة للمرأة. ويجب أن تتوافر قاعدة لتقييم مقدار تكلفة تقديم الخدمات للضحايا والناجين في جميع القطاعات، بما فيها الصحة، والعدالة، وحفظ الأمن، والخدمات الاجتماعية. ويشمل ذلك تقدير تكلفة علاج إصابات محددة وتكاليف الفحص بالأشعة السينية والجراحة. ويلزم إجراء البحوث لقياس التكلفة التي تتكبّدها شركات التأمين والنظم الطبية الوطنية والحكومات. وعلينا أن نفرّق بين النساء اللواتي تعرّضن واللواتي لم يتعرّضن للعنف (بل تعرّضن لإصابات لأسباب أخرى) من أجل تجنّب الازدواجية في الحساب.

وعلينا أن نأخذ في عين الإعتبار معدّل تكرار أعمال العنف التي تتعرّض لها النساء ومدى تعرّضهن للعنف. كما علينا التوصّل إلى تقديرٍ مقبولٍ لهذه التكاليف، وإلا لن يأخذ صانعو السياسات هذه الأرقام على محمل الجد.

كافيه روبن – جلسة تفاعلية حول نماذج التكاليف

ضمّ كافيه روبن ثلاث مجموعات؛ ناقشت كل منها موضوعًا بالإستناد إلى المواضيع التالية: 1) كيف يمكن إجراء تقدير لأثر التكاليف؟ 2) كيف يمكن إجراء تقدير للتكاليف التجارية؟ 3) الدعوة والخطوات التي تلي دراسة تقدير التكاليف.

1- كيف يمكن تقدير أثر التكاليف؟

- نحن بحاجة إلى التوصل لطريقة أفضل للتشاور مع صانعي السياسات من أجل زيادة التدابير للتصدي للعنف ضد المرأة ما سيؤدي في النهاية إلى تحقيق وفورات في الميزانية الوطنية. ونظرًا لارتفاع تكلفة العنف ضد المرأة، فإن الحدّ منه سوف يمكّن الحكومة من تخصيص ميزانيات محددة لبرامج معيّنة، كبرنامجٍ لمكافحة الفقر مثلًا.
- كيف يمكّننا قياس تكلفة تقديم الخدمات؟ نحن بحاجة إلى إجراء دراسة استقصائية حول مقدمي الخدمات ومعرفة تكاليف إيجار جميع المعدّات، وتكلفتها وتكاليف أجور مقدّمي الخدمات ومدّة خدمتهم. إذا كان من الصعب حساب التكلفة الكاملة، فباستطاعتنا تقدير متوسّط هذه التكلفة.
- الفرق بين "بيانات الانتشار" و"البيانات الإدارية": يجب أن نكون حذرين في ما يخصّ البيانات الإدارية لأنّها في العادة غير دقيقة. فعلى سبيل المثال، تقنع الشرطة النساء أحيانًا بعدم الإبلاغ، وبالتالي لا يتم احتساب هذه الحالة.
- يمكن أن يؤثر العنف ضد المرأة على تعليم الأطفال عندما لا تتمكن المدرّسات من التدريس بسبب العنف الواقع عليهن أو لمشاهدة الأطفال للعنف فى المنزل بين الأبوين، لذا ينبغي إدراج هذا التأثير على تعليم الأطفال في حساب التكاليف.
- ما يثير القلق هو ما إذا كانت ستكشف المرأة عن تعرّضها للعنف، وما إذا كانت سوف تتذكر التكاليف المترتبة عليه.

2- كيف يمكن تقدير تكاليف الأعمال؟

- القطاع الخاص هو حليف قوي في مكافحة العنف ضد المرأة. إذ يمتلك الموارد الضرورية والوسائل الفعالة لمنع العنف ضد المرأة ومحاربته. لذلك، ومن أجل ضمان التزام هذا القطاع بشكل مستدام، نحن بحاجة إلى التشديد على الصلة بين العنف وتأثيره ليس على المرأة فحسب، ولكن أيضا على إنتاجية الأعمال وتبديل الموظفين.
- يجب على الشركات الخاصة أن تستوعب مدى تأثير العنف على إنتاجية الأعمال (بسبب التأخر، والتغيب، وعدم التركيز، والفصل)، وكيف يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاجية. وتؤثّر هذه المشكلة على الموظفين، وعلى إنتاجية اليد العاملة، وتكلفتها كبيرة، ما يؤدي إلى خسارة لاحقة في الربح.
- يوصى بإجراء حوار بين القطاعين العام والخاص لتحديد الثغرات التي تشوب المعارف، ووضع استراتيجيات لتحقيق المساواة في الفرص لجميع العناصر الفاعلة في الاقتصاد.

3- الدعوة والخطوات التي تلي دراسة تقدير التكاليف

- لا ينبغي اعتبار الدراسات البحثية حول تقدير التكاليف هدفًا بل هي أداة ينبغي استخدامها لتغيير مواقف وتصورات صناع القرار للاستثمار في منع العنف.
- طريقة عرض النتائج مهمة جدًا ويجب استخدامها للتأثير على الجمهور المستهدف.

جلسة الإختتام

أتاحت المشاورات الإقليمية فرصة عظيمة للجمع بين ممثلي الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة ومكاتب الإحصاءات الوطنية. وفي المناقشات التي تلت العروض، بحثت المكاتب الوطنية للإحصاءات التحديات التي ينطوي عليها تحديد تكاليف العنف ضد المرأة بما في ذلك الثغرات الكبيرة في قواعد البيانات الوطنية الحالية بشأن المتغيرات الرئيسة لتحديد التكاليف. كما أكدت المشاورات على أهمية إجراء استبيانات متخصصة أو وحدات نموذجية بشأن تقدير التكاليف، والحاجة إلى استحداث مؤشرات تقدير تكاليف للرصد المستقبلي للسياسات والبرامج وذلك من أجل التصدي للعنف ضد المرأة. وساعدت المناقشات في التغلب على جزءٍ من المعارضة المبدئية لفكرة تقدير تكاليف العنف ضد المرأة ما يعدّ خطوة ضرورية لتعزيز الجهود التي تبذلها المكاتب الوطنية للإحصاءات لإعداد بيانات منهجية وشاملة بشأن العنف ضد المرأة والامتثال للالتزامات الدولية بهذا الشأن.

ساعد الاجتماع بتعزيز الحوارات بين الأجهزة الوطنية للمرأة والمكاتب الوطنية للإحصاءات حول مسألة إنشاء قواعد بيانات قوية بشأن العنف ضد المرأة، كما حدّد الفجوات الرئيسة في المنطقة العربية. من جهتهم، التزم العديد من ممثلي مكاتب الإحصاء بتبادل المعارف والدروس المستفادة في هذا الحوار بخصوص تقدير التكاليف مع زملائهم.

وساهم هذا الاجتماع في وضع الأفكار الاساسية اللازمة لتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع الإقليمي بشأن تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة. ودعيت البلدان إلى الاستفادة من النموذج الاقتصادي، من خلال الدعم الفنى والتقنى المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والإسكوا.

بالإضافة إلى ذلك، قدّم الاجتماع منبرًا لتبادل المعلومات، الأمر الذي يجب أن يستمر بعد انتهاء هذين اليومين. وتمّ الاتفاق على أهميّة الاستفادة من تجارب مصر وفلسطين لتطوير المزيد من دراسات التكاليف. كما التزم ممثلو الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري بمشاركة الاستبيانات والمواد التدريبية التي استخدموها خلال تجربتهم الوطنية للاستفادة منها من قبل الدول الأخرى.

يفترض أن تكون الاستجابة للعنف ضد المرأة متعدّدة القطاعات؛ لهذا السبب من المهم إشراك جهات معنيّة متعدّدة. بدورها، التزمت كلّ من تونس، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب بالخطوات التالية: تعتزم تونس إجراء دراسة استقصائية، تتضمّن أسئلة حول التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، في عام 2018. وهي تطلب التوجيه والدعم من مصر وفلسطين من أجل تحقيق ذلك. وستلجأ الإمارات العربية المتحدة إلى القطاع الخاص لملاءمة الأدوات التي تم تطويرها في أمريكا اللاتينية لمنع العنف ضد المرأة. أمّا المغرب فستجري دراسة استقصائية عن مدى انتشار العنف ضد المرأة في العام 2018، والتي يمكن أن تكون بمثابة نقطة إنطلاق لعرض المسائل المتعلّقة بتقدير التكاليف.

المرفق 1
أجندة الاجتماع

اليوم الأول: الثلاثاء 24 تشرين الأول / أكتوبر 2017	
8:30 – 9:00	التسجيل
9:00 – 9:30	كلمات الترحيب - بيتيرويدرود، المعهد السويدي بالإسكندرية - مهريناز العوضي، مديرة، مركز المرأة في الإسكوا - محمد الناصري، مدير إقليمي، هيئة الأمم المتّحدة للمرأة
09:30 – 10:00	جولة تعارف
10:00 – 11:00	تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة – الجزء الأول - معالي وزير الدولة لشؤون المرأة السيد جان أوغاسابيان - لماذا تقدير تكلفة العنف - ناتا دوفوري
11:00 – 11:15	استراحة
11:15 – 13:30	تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة – الجزء الثاني - الجهود المبذولة في السويد وأوروبا – آسا ألدن - تحليل قطري: تجربة من البيرو - أريستيدس فارا هورنا - الميزانية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين – زهرا خان - الجهود المبذولة في العالم العربي - مهريناز العوضي
13:30 – 14:30	استراحة غذاء
14:30 – 16:00	حلقة نقاش
اليوم الثاني: الأربعاء 25 تشرين الأول / أكتوبر 2017	
09:00 – 11:00	ثغرات البيانات - ناتا دوفوري - أريستيدس فارا هورنا - مداخلات من القاعة عن تجارب أخرى
11:00 – 11:15	استراحة
11:15 – 12:30	كافيه روبن – جلسة تفاعلية
12:30 – 13:00	جلسة الاختتام

المرفق 2
قائمة المشاركين

أ- الأجهزة الوطنية للمرأة

المملكة الأردنية الهاشمية
السيدة كريستينا ياروش
باحثة
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: 5560741 6 962+
فاكس: 5526768 6 962+
خليوي: 8972598 79 962+
بريد الكتروني: Kristina.y@johud.org.jo
chmaidi@gmail.com

الإمارات العربية المتحدة
العميد/ أحمد محمد نخيرة
مدير إدارة حقوق الإنسان
وزارة الداخلية
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

النقيب/ عبدالله راشد الكعبي
مدير فرع التقارير بإدارة حقوق الإنسان
وزارة الداخلية
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

الجمهورية التونسية
السيدة حنان البنزرتي
رئيسة مصلحة رصد أوضاع المرأة
وزارة المرأة والأسرة والطفولة
الجمهورية التونسية
هاتف: 331691 71 216+
فاكس: 334346 71 216+
خليوي:013521 94 216+
بريد إلكتروني: hanen.benjarti2015@hotmail.com

جمهورية السودان
الدكتورة عطيات مصطفى عبد الحليم أحمد
مدير وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل
وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي
خرطوم، جمهورية السودان
هاتف: 912166453-249+
بريد الكتروني: dr.attiat@gmail.com

جمهورية العراق
الدكتورة ابتسام عزيز علي
مدير عام دائرة تمكين المرأة العراقية
الامانة العامة لمجلس الوزراء
بغداد، جمهورية العراق
هاتف: 964 7901 944434+
بريد الكتروني: ibtisam.a.ali@gov-iq.net
Ebtisam.aziz@gmail.com

سلطنة عُمان
السيدة حنان بنت هلال بن زاهر البوسعيدي
المديرة المساعدة بدائرة شؤون المرأة
وزارة التنمية الاجتماعية
مسقط، سلطنة عمان
هاتف: 968 24693975+
فاكس: 968 24699397+
خليوي: 968 99473399+
بريد الكتروني: hh_albusaidi@hotmail.com

دولة فلسطين
السيدة نوال نبيل محمود حمد
رئيسة قسم الدراسات الاقتصادية
وزارة شؤون المرأة
رام الله، دولة، فلسطين
هاتف: 022429462+
فاكس: 022422175+
خليوي: 970 597551498+
بريد الكتروني: nwal_h@hotmail.com

دولة الكويت
السيدة بدرية نوار فهد جابر

مستشارة - منسق وزارة التربية لدى لجنة شؤون المرأة
مجلس الوزراء
الكويت، دولة الكويت
هاتف: 11105 256 965+
فاكس: 11130 256 965 +
خليوي: 27003 972 965 +
بريد الكتروني: info@wackw.com

الجمهورية اللبنانية
معالي الوزير السيد جان أوغاسابيان
وزير الدولة لشؤون المرأة
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 982313 1 961+
فاكس: 982314 1 961 +
خليوي: 339635 3 961 +
بريد الكتروني: oghassabian@womenaffairs.gov.lb

جمهورية مصرالعربية
الدكتورة نجلاء العدلي
مدير عام الإدارة العامة للاتصالات الخارجية والتعاون الدولي
المجلس القومي للمرأة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 2349006-202+
فاكس: 23490066-202+
خليوي: 273040990-201+
بريد الكتروني: n.ibrahim198@gmail.com

جمهورية موريتانيا الإسلامية
السيدة السيدة أحمدو أجيرب
مديرة مركز التكوين للترقية النسوية
وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة
نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية
خليوي: 46454626 222+
بريد الكتروني: jeireb@yahoo.fr

المملكة العربية السعودية
الدكتورة هلا بنت مزيد التويجري
الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

الرياض، المملكة العربية السعودية
خليوي: +966-500744482
بريد إلكتروني: haltuwaijri@mlsd.gov.sa

ب- المكاتب الوطنية للإحصاءات

المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور علي محمد محمود الشبلي
مدير مديرية الموارد البشرية والشؤون الإدارية
دائرة الإحصاءات العامة
هاتف: +962 6 5300700
فاكس: +962 6 5300710
خليوي: + 962 77 2086879
بريد الكتروني: ali.shebli@dos.gov.jo

الجمهورية التونسية
السيدة عربية الفرشيشي
كاهية مدير الإحصائيات الديموغرافية
المعهد الوطني للإحصاء
هاتف: +216-71891002
فاكس: +216-71792559
خليوي: +216-93430876
بريد الكتروني: arbiaferchichi@yahoo.fr
ferchichi.arbia@ins.tn

جمهورية السودان
السيدة سعاد محمد الحسن عثمان محمد
مساعد مدير
الجهاز المركزي للإحصاء
جمهورية السودان
هاتف: +249-183777131
فاكس: +249-183771860
خليوي: +249-0125435642
بريد الكتروني: suadmohamad31@gmail.com
dgcbsco@gmail.com

جمهورية العراق
السيدة سهاد صادق إبراهيم
إحصائي أقدم في وحدة النوع الاجتماعي

الجهاز المركزي للإحصاء
بغداد، جمهورية العراق
خليوي: 7905166733-964+
بريد الكتروني: iraq.genderunit@yahoo.com

دولة فلسطين
السيدة رانيا محمود حسن أبو غبوش
رئيس قسم الحسابات القومية الأساسية
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
هاتف: 2982700-2-972+
فاكس: 2982710-2-972+
خليوي: 598485393-972+
بريد الكتروني: mrania@pcbs.gov.ps

الجمهورية اللبنانية
الدكتورة مرال توتليان غيدانيان
مدير عام إدارة الإحصاء المركزي
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 373161-1-961+
فاكس: 373160-1-961+
خليوي: 452233-3-961+
بريد الكتروني: maraltutelian@yahoo.com

جمهورية مصر العربية
الأستاذة امال نور الدين
رئيس قطاع الإحصاءات السكانية
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 24023031-202 +
فاكس: 24024099-202+
بريد الكتروني: amalnour09@gmail.com

الاستاذة وفاء ماجد
مدير عام بالإدارة المركزية للدراسات والبحوث السكانية ومسؤول النوع الاجتماعي في الإدارة
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 24023031-202 +
فاكس: 24024099-202+

بريد الكتروني: wafaa_m@capmas.gov.eg
Maged_wafaa@yahoo.com

المملكة المغربية

السيد عبد السلام الناده
رئيس قسم البرامج الاجتماعية
مديرية الإحصاء
المندوبية السامية للتخطيط
الرباط، المملكة المغربية
فاكس: 212-537773217 +
خليوي: 212-0-660102181 +
بريد الكتروني: a.nadah@hcp.ma

جمهورية موريتانيا الاسلامية

السيد أحمد باب مولاي الشيخ
مدير الشؤون الادارية - ممثل المدير العام
المكتب الوطني للإحصاء
نواكشوط، جمهورية موريتانيا الإسلامية
هاتف: 222-45253070 +
فاكس: 222-45255170 +
خليوي: 222-36314628 +
بريد الكتروني: ababamoulay@gmail.com

ج- منظمات المجتمع المدني

السيدة غابرييلا ناصيف
معهد الدراسات النسائية في العالم العربي في الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU)
بيروت، الجمهورية اللبنانية
بريد الكتروني: genassif@gmail.com

السيدة دينا ملحم
مديرة برامج مؤسّسة وستمنستر للديمقراطية
في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا
لندن، المملكة المتّحدة
هاتف: +44(0)2077991311
خليوي: +44(0)7527828206
بريد إلكتروني: dina.melhem@wfd.org

د- الخبراء

الدكتورة ناتا دوفوري
خبيرة في الشؤون الجنسانية
الجامعة الوطنية في إيرلندا
غالواي، إيرلندا
بريد إلكتروني: nata.duvvury@nuigalway.ie

الدكتور أريستيدس فارا هورنا
مدير البحوث – كليّة العلوم الإدارية والموارد البشريّة
جامعة سان مارتن دي بورس
ليما، البيرو
بريد إلكتروني: avarah@usmp.pe

هـ- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN Women)

السيدة بليرتا أليكو
نائبة مدير المكتب الإقليمي للدول العربية
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
بريد الكتروني: blerta.aliko@unwomen.org

السيدة زهرا خان
مستشارة للسياسات
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
بريد الكتروني: zohra.khan@unwomen.org

السيدة منال بنكيران
أخصائية البرامج الإقليمية
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
بريد الكتروني: manal.benkirane@unwomen.org

السيدة يوكو ماروتا
محللة برامج
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
بريد الكتروني: yoko.maruta@unwomen.org

السيدة يسمين خليل
معاونة تنفيذية
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
بريد الكتروني: yasmine.khalil@unwomen.org

السيدة غيلان المسيري
أخصائية برامج
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
بريد الكتروني: gielan.elmessiri@unwomen.org

السيدة إيناس مرجية
منسقة برامج – مكتب القدس
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
القدس، دولة فلسطين
بريد الكتروني: inas.maghrieh@unwomen.org

و- الاسكوا

الدكتورة مهريناز العوضي
مديرة مركز المرأة
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 978650-1-961+
فاكس: 981510-1-961+
خليوي: 884407-76-961 +
بريد الكتروني: elawady@un.org

السيدة ندى دروزة
رئيسة قسم العدالة بين الجنسين بمركز المرأة
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 978658-1-961+
فاكس: 981510-1-961+
خليوي: 653717-3-961 +
بريد الكتروني: nada.darwazeh@un.org

السيد مروان خواجة

رئيس قسم الإحصاءات الاجتماعية
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 978365-1-961+
فاكس: 981510-1-961+
بريد الكتروني: khawaja@un.org

السيدة فريدة إسماعيل
مساعدة باحثة بمركز المرأة
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
بيروت، الجمهورية اللبنانية
بريد الكتروني: f.ismail@yahoo.com